إنجازات الخطة ومدى ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف ورأي المستفيدين من البرامج والمشروعات والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية.
واختيار محكات للتقويم مثل:

د- اختيار محكات للتقويم مثل: مدى فاعلية البرامج، مدى كفاءة العاملين، حجم الإنجاز بالقياس بالأهداف، مدى عدالة الخدمات المستفيدين، مدى شمولية التقويم، التحديد الدقيق للمؤشرات.

هـ- اختيار نموذج معين يتم من خلاله إجراء التقويم مثل وأثناء وبعد التنفيذ مع إجراء الدراسة العلمية وجمع المعلومات وتصنيفها.

و- تحديد مصادر التمويل وإعداد المستفيدين ونوعياتهم، والمناطق العشوائية بها أعداد سكان كبير نوعاً ما، لذلك فأن تحديد التمويل الكافي لمشروعات التطوير في المناطق العشوائية يساعد على نجاح الخطة الموضوعية لتطوير العشوائيات.

عاشراً معوقات التخطيط لتطوير المناطق العشوائية:

(أ) تقوم عملية التخطيط في المناطق العشوائية وتطويرها على عملية تحديد الأولويات وتواجه هذه العملية صعوبات تعتبر من معوقات التخطيط عند تطوير العشوائيات وهي كالتالي:

١- صعوبة توفر المعايير والمحكات التي يتم الاتفاق عليها لاتخاذ القرار فيما يتعلق بتحديد درجة الأسبقية للمشروعات والبرامج التي تحتاجها المناطق العشوائية بسبب تعدد الحاجات ومحدودية الموارد.

٢- صعوبة تحديد الأهداف التي تحقق إشباع الحاجات وحل المشكلات في ضوء دراسة الإمكانيات والموارد المتاحة وفي إطار خطة التنمية المنفذة في المجتمع العشوائي والمجتمع بصفة عامة نظراً لاختلافها من منطقة إلى أخرى حتى داخل المناطق العشوائية نفسها.

٣- عدم توافر الإحصاءات والبيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة والسريعة (جغرافياً ووظيفياً) عن المناطق العشوائية والخدمات التي يحتاجون إليها، والاحتياجات الفاعلية والفردية لهم، لعدم توافر الأجهزة الإحصائية التي يمكن أن توفر البيانات

بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب.

٤- عدم مراعاة مبادئ التخطيط، كالواقعية، الشمول، التكامل، الموازنة مراعاة الظروف الداخلية والخارجية عند تحديد الأولويات، لعدم قدرة بعض القائمين على تطوير العشوائيات من تحديد الأولويات والالتزام بتلك المبادئ.

٥- عدم توافر العدد المناسب من خبراء التخطيط الذين يتوفر لديهم المعلم التام بالطرق والأساليب اللازمة للتخطيط بوجه عام ولتحديد الأولويات بوجه خاص خاصة في الأجهزة المسئولة عن تحديد الأولويات في المستوى المحلي مما يفقد عملية تحديد الأولويات موضوعيتها كالجهاز المجلس الشعبي المحلي.

٦- عدم توافر المشاركة الشعبية في عملية تحديد الأولويات التي من خلالها يتم التعرف على حاجاتهم ومشكلاتهم ووضع ترتيب من وجهة نظرهم لإشباع تلك الحاجات ومواجهة المشكلات، إما لضعف المشاركة المجتمعية أو عدم إتاحة الفرصة لسكان المناطق العشوائية من المشاركة مع القيادات التنفيذية عن تطوير المناطق العشوائية.

٧- عدم مراعاة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية عند تحديد أفضلية المشروعات والبرامج التي تحتاجها المناطق العشوائية مما يؤثر على موضوعية الأولويات ويجعلها غير معبرة عن واقع المجتمع من ناحية واحتياجات ومشكلات سكان المناطق العشوائية.

٨- عدم وجود مقاييس صحيحة لقياس إنتاج المشروعات والبرامج (خاصة الاجتماعية منها) ومعرفة مردودها حتى يكون معياراً لتوجيه الأولويات في هذه الأنشطة وذلك لوجود صعوبة عملية في وضع قيم رقمية ونقدية للمردود الخدمي في المناطق العشوائية، أو القياس لعائد مشروعات التطوير التي تشبع الاحتياجات وتواجه المشكلات.

ومن أهم المشاكل والمعوقات التي تقابل التخطيط لتطوير المناطق العشوائية:

- المشكلة الاقتصادية: وتفرض تلك المشكلة نفسها وتتقدم على ما عداها من مشكلات اجتماعية وبيئية وغيرها حيث أن اتجاه المواطنين إلى بعض المناطق العشوائية ونشأتها في الأصل إنما يرجع أساساً إلى القصور في إمكانياتهم الاقتصادية بما لم يمكنهم من العيش في ظروف طبيعية وفي مناطقهم الأصلية التي تعاني هي الأخرى من عوامل الطرد الاقتصادي التي دفعت سكانها إلى هجرتها.

- انعدام مبدأ التخطيط العمراني السليم بهذه المناطق: حيث أصبحت مزيجاً غير متجانس لإسكان غير مرخص يفتقر تماماً إلى المرافق والخدمات الأساسية.
- ارتفاع كثافة السكان بشكل خطير وما يصاحب هذا التكدس السكاني من مشاكل التلوث البيئي وانخفاض المستوى الصحي وتفشي الأمراض بين السكان.
- ارتفاع نسبة الأمية بين الكبار: من المواطنين وزيادة نسبة التسرب الدراسي بين الأطفال في سن الدراسة.
- تفشي البطالة بين الشباب وهي من أهم الأسباب الرئيسية لعديد من المشاكل الاجتماعية والسلوكية ولأمية أيضاً.
- اشتغال كثير من السكان القادرين على العمل في هذه المناطق بالأعمال الهامشية التي لا تدر عائداً اقتصادياً كافياً لإعاشتهم.
- شكلت الأنشطة الحرفية الجانب الأكبر من الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الطبيعة العشوائية بهذه الأحياء والتي تساعد على خفض تكلفة السلع المنتجة.
- انتشار الصناعات العشوائية الغير مرخصة: والتي تعمل في غياب اللوائح والنظم والقوانين وتمارس أنشطة متعددة ويغلب عليها عدم الجودة والتقليد وتقوم بإنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات القياسية.

نستطيع أن نعرض مجموعة من المشكلات التي تعوق التخطيط لتنمية المناطق العشوائية:

(ب) معوقات التخطيط لتطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر:

تعاني المناطق العشوائية من مجموعة من المشكلات التي تقف عائقاً أمام تطويرها والتي تسعى الدولة للقضاء عليها ومن هذه المشكلات:

١- مشكلة الزيادة السكانية:

فالزيادة السكانية الطبيعية والتي خلقت الأزمات الإسكانية في الحضر والتي أدت بدورها إلى الهجرة الداخلي من المدن نفسها وخاصة المدن التي تكدست بالسكان ولا يوجد بها متسع للنمو الاسكان فيزحف البعض من غير القادرين على تحمل ارتفاع أسعار العقارات والأراضي فى الأحياء الحضرية المزدحمة الى أطراف المدن، فارتفاع الكثافة السكانية بمعدل رهيب، بحيث أصبحت تشكل خطراً هائلاً على الاقتصاد القومي ومعوقاً كبيراً فى مجالات التنمية المختلفة، فالمناطق العشوائية تتسم بالافتقار الى نسبة كبيرة من المسكن والمرافق والخدمات وأنها مزدحمة

والمباني وتنتشر الحواري الضيقة المزدحمة وتنتشر بها الورش ويكثر الباعة الجائلين.

٢- مشكلات اجتماعية وثقافية:

ومن المشكلات الاجتماعية وجود تباعد بين الناس فى المجتمع العشوائي نتيجة لتنوع خصائص أفراد المجتمع وميل معظم الروابط الاجتماعية للفرد لأن تكون غير مشبعة وسطحية ومؤقتة ونفعية فى أغلب الأحيان بالاضافة الى الافتقار غالباً الى قيم مشتركة بين الناس.

فمن المتوقع انتشار قيم وعادات وتقاليد اجتماعية داخل المناطق العشوائية تختلف عن تلك السائدة فى المجتمع عامة مما يؤدي الى ازدواج الشخصية بالنسبة للمقيمين بها.

وضعف العلاقات الاجتماعية والتفكك والتباعد بين سكان المجتمع العشوائي بالإضافة الى ضعف الشعور بالانتماء للبيئة المحلية فى المناطق العشوائية مما يؤثر على مساهمة الناس ومشاركتهم فى أمور مجتمعهم، وعدم مقدرتهم على إدراك مشكلاتهم والاتفاق على تحديدها أو تحديد الترابط بينها.

علاوة على احساسهم بأن المجتمع الأكبر يهمل المنطقة العشوائية ومن ثم يشعرون بتعرضهم للإهمال وعدم تمكنهم من المشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بإشباع حاجاتهم والذي يكون من ضمن نتائجه قلة الاهتمام بما يجري فى مثل هذه المجتمعات من جهود وأنشطة.

وقلة المشاركة فى المنظمات الاجتماعية التطوعية بالإضافة الى عدم الثقة الكافية فى المقدرة على تغيير الأوضاع السيئة الموجودة فى المجتمع.

فلقد أوضحت بعض الدراسات الى أن تجاهل السلطات مواجهة مشكلات المناطق العشوائية وشعور قاطنيها بضالة الدور الحكومي فى عملية المواجهة وتصاعد حجم المعاناة انعكس ذلك على ردود الأفعال السياسية للمواطنين وترجم الى سلبية وعدوانية للسلطات دون موارة.

حيث أن العلاقة بين ذلك المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر علاقة عضوية وضرورية للمشاركة واهمال تلك المناطق العشوائية يؤدي الى عدم ثقة السكان فى جدية المسئولين لتحسين

بيئتهم والى قلة وندرة التحرك على المستوى الأفقي (المحلي) للتنمية ويتوالى بذلك تراكم السلبية.

بالإضافة الى أن قضية المشاركة الشعبية والإحجام عنها فى المناطق العشوائية ترتبط بالعديد من النظريات الفسيولوجية والتي منها ثقافة الفقر، الاغتراب، محدودية إدراك البيئة تصبغ حياة الجماعات والفئات والطبقات الفقيرة بصرف النظر عن مستوى التقدم الذي حققه المجتمع القومي الذى تنتمي اليه هذه الجماعات والفئات، فهذه الطبقات تتمسك دائماً بأسلوب حياتهم وتقادم محاولات التغيير للواقع التي تعيش فيه ويتمثل ذلك فى المقاومة الصغيرة التي قد تصل الى التشكك فى نوايا وأهداف الحكومة وللفقر ثقافة خاصة به تسمى "ثقافة الفقر" وتعنى :

- السلبية إزاء ظروف قاسية، ونظرة الفقراء لأنفسهم على أنهم ضحايا المجتمع وأن منظمات الخدمات لا تؤدي خدمات يحتاجون إليها.
- ثقافة الفقر تشمل افراد ذوي سمات محدودة للتخلف وانخفاض المستوى المعيشي والتعليمي والصحي وانتشار المشكلات الاجتماعية والشعور بالاستسلام للظروف والقدرية والرضا بالوضع الحالي وعدم الرغبة فى التغيير.
- تنتشر ثقافة الفقر فى المناطق المتخلفة التي تتسم بارتفاع معدلات الأمية والحرمان من الخدمات الاجتماعية والعامة، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق وانخفاض المستوى المهاري وعدم وجود مدخرات، وكثرة الاقتراض والعنف .. وغيرها.
- أن السمات السلوكية للفقراء هى انعكاس لأساليب التنشئة الاجتماعية وهى الأساليب التي يشكل من خلالها عالم الفقر المحدود مكانياً واجتماعياً مما يجعلهم يكتسبون خبرات محدودة نسبياً فى الأهداف والمواقف، كذلك الشعور بالعجز والاحباط واليأس والفشل والتشاؤم من امكانية تغيير الواقع والهامشية والاتكالية وعدم الاستجابة للضبط الاجتماعي، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل، واللامبالاة والبطالة المتكررة.

بالإضافة الى تميز هذه المناطق العشوائية بالعزلة المكانية والاجتماعية وتدنى مستوى الطموح والاحساس باليأس والشعور بالهزيمة والميل الى الاستسلام والإيمان بالقدر والمصير المحتوم والقسمة والنصيب بالإضافة الى ضعف مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي ووجود خصائص متناقضة جنباً الى جنب، كما تتميز بعدم الاحساس بالانتماء الى المكان مع أن هذا الاحساس بالانتماء عامل هام فى الاستقرار وقد يرجع ذلك ان سكان هذه المناطق العشوائية هم فى العادة سكان اجبرتهم الظروف الى الانتقال اليها.

فتكون المحصلة النهائية هى تكوين مجتمع مغلق خاص بهم يكاد يكون منعزلاً عن المشاركة فى مختلف أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي عن المجتمع الأكبر، فالفقر ليس فقراً مادياً فحسب بل هو فقر اجتماعي وثقافي أو بمعنى آخر تركيبة معقدة من العناصر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يصعب فى كثير من الأحيان الفصل بين عناصرها.

فالخصائص الاجتماعية والثقافية المرتبطة بظروف الفقر فى المناطق العشوائية ليس نتاج عامل واحد فقط بل نتاج مجموعة من العوامل المرتبطة بظروف وأوضاع المكان الذى يعيش فيه سكان هذه المناطق.

٣- مشكلات تخطيطية:

وترجع الى :

- عدم المحافظة على قواعد التخطيط الخاصة بالتنظيم والتغيير فى استعمالات الأراضي بدون ضوابط.
- قصور استراتيجيات التنمية واهمال التنمية الريفية.
- ضيق الشوارع، وتعرجها أحياناً نتيجة التقسيم العشوائي الذي يستهدف تحقيق أكبر ربح عن طريق بيع أكبر مساحة ممكنة دون مراعاة النسبة المطلوبة للشوارع والخدمات مما يصعب معه وجود وسائل مواصلات داخلية عامة، بالإضافة الى عدم سيولة المرور نظراً لاختلاف تناسب الشوارع أحياناً.
- تداخل الأنشطة التجارية والصناعية مع المناطق السكنية مثل تواجد المحلات التجارية والورش الحرفية والصناعات اليدوية بين المساكن وبعضها، كما تنتشر الأسواق، ويمتد معظمها الى الشارع كوسيلة عرض ومكان للبيع ومزاولة المهن المختلفة.
- المستوى الردئ لغالبية المساكن بالمنطقة، فالمساكن لا تخضع لأي نوع من الرقابة، كما تتميز بأن غالبيتها تتكون من دور أو دورين.
- عدم وجود وجود استعدادات وتجهيزات خاصة لمواجهة المشاكل الرئيسية التي قد تنتج بالمنطقة (كالحريق وانتشار الأوبئة.. الخ) والتي قد ترجع الى التكدس وعدم النظافة وسوء التهوية.
- عدم اتباع الأسلوب التخطيطي الشامل للتعامل مع المدن المصرية، وتقلص دور التخطيط

العمراني (تحديد الكثافة البنائية والكثافة السكانية .. الخ).

- وجود العديد من المساكن القديمة التي تدهورت بفعل الزمن والضغط عليها وانتهاء العمر الافتراضي لها وأصبحت آيلة للسقوط بما قد يؤدي لإخلاء السكان منها إدارياً.

٤- مشكلات تنسيقية وإدارية :

- القصور فى تنفيذ التشريعات والقوانين التي تواجه وتنظم حركة العمران فى مصر، وغياب دور الأجهزة التنفيذية فى متابعة الخطط إن وجدت.
- عدم توافر الكفاءات والكوادر الفنية فى الإدارت التنفيذية أو المحلية القادرة على تنفيذ التشريعات.
- ضعف الضوابط الاجتماعية والقانونية بالمناطق العشوائية (حيث أصبحت مأوى للهاربين وغير القادرين على مسايرة المعيشة فى المناطق الأخرى).
- تدخل الأجهزة الشعبية (خاصة فى مواسم الانتخابات) لرفع أي مخالفات تطبق على المناطق العشوائية بل وتزويد هذه المناطق المخالفة بالمرافق والخدمات وإلغاء أي محاضر تحرر للمخالفين.
- تخبط القوانين ما بين الجديد والقديم وعدم التنسيق بين التشريعات وسلبية برنامج التنمية العمرانية نظراً لاعطاء الاهتمام لبرامج أخرى وتعدد القوانين المنظمة لهذه المجالات.
- انتشار العشوائية فى قرارات الأجهزة الشعبية.
- قصور الامكانيات المالية والمادية والتنظيمية والبشرية.
- عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديث القوانين المنظمة للاسكان وتعديلها بما يتفق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع. وكذلك التشريعات والقوانين المتصلة بالبناء واستخراج الرخص وتطوير عمل المحليات وغيرها.